

دعوى

| (VR-2020-278) القرار رقم:

| (9570-2019-V) الصادر في الدعوى رقم:

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

المفاتيح:

دعوى - قبول شكلي - مدة نظامية - عدم التزام المدعية بالمواعيد المحددة نظاماً، مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غراماتي الخطأ في الإقرار - أجبت الهيئة بعدم قابلية القرار للطعن عليه؛ لتحقّنه بمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم المدعية الاعتراض أمام لجنة الفصل خلال المدة النظامية من تاريخ إخبارها بالقرار - ثبت للدائرة تحقق الإخبار واعتراض المدعية بعد انتهاء المدة النظامية. مؤدّى ذلك: عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الخميس بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧هـ الموافق ٢٠٢٠/٨/١٤٤٢هـ، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من شركة (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبإيداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (V-2019-9570) بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٢٠م، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية شركة (...), سجل تجاري رقم (...), تقدمت بلائحة دعوى تضمنت انتهاها على غراماتي الخطأ في الإقرار بإجمالي مبلغ (٣٨,٤٧٦) ريالاً، حيث تلخصت فيما يأتي: «نظراً لطبيعة نشاط الشركة قمنا برفع

إقرارات صفرية للأشهر السابقة؛ لعدم قيامنا بسداد أي مشتريات (جميع مشاريعنا هي مناقصات حكومية). وعليه، نطالب بإلغاءGrammi الخطأ في الإقرار».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، أجابت بمذكرة رد جاء فيها: «حيث إن المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على أنه «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة يوًماً من تاريخ العلم به، وإلا عُدَّ نهايًّا غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»؛ وحيث إن الإشعار بفرض غرامة الخطأ في الإقرار عن شهر مايو / يونيو ٢٠١٩م صدر بتاريخ ٠٨/٠١/٢٠١٩م، وتاريخ تظلم المدعية لدى الأمانة هو ٢٦/٠٨/٢٠١٩م، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثة يومًا. وعليه، وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية، يضحى القرار الطعين متحصًّنًا بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه». وبناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

في يوم الخميس بتاريخ ٢٧/٠٨/٢٠١٩م، عقدت الدائرة جلسها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المرفوعة من شركة (...) سجل تجاري رقم (...)، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، لم يحضر من يمثل الشركة المدعية مع ثبوت تبليغها بموعد هذه الجلسة عبر البريد الإلكتروني المقيد في ملف الدعوى، وحضر (...) هوية وطنية رقم (...)، ممثلًا للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفویض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...)، وحيث طلبت الشركة في لائحة الدعوى إلغاءGrammi الخطأ في الإقرار بإجمالي مبلغ (٣٨,٤٧١) ريالًا، وذلك استنادًا إلى الأسباب الواردة تفصيلًا في لائحة الدعوى. وبسؤال ممثل الهيئة عن جوابه بما جاء في لائحة دعوى الشركة المدعية، دفع شكلاً بعدم قبول الدعوى كان ٢٦/٠٨/٢٠١٩م في حين تسلمت الإشعار بتاريخ ٠٨/٠١/٢٠١٩م. وعليه، قررت الدائرة قفل باب المراجعة، ورفع الجلسة للمدعاولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٠) بتاريخ ١٤٥٠/١١هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٤٥٠) بتاريخ ١٤٥٠/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاءGrammi الخطأ في الإقرار بإجمالي مبلغ (٣٨,٤٧١) ريالًا، وذلك استنادًا إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحة التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يُعد من النزاعات الداخلية ضمن

اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إخباره بالقرار، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى، أن المدعية تبلغت بإشعار التقييم النهائي لشهر مايو وشهر يونيو لعام ٢٠١٨م بتاريخ ٠٨/٠٩/٢٠١٩م، وقدمت اعتراضها بتاريخ ٢١/٠٨/٢٠١٩م، أي بعد فوات الأجل النظامي للاعتراض؛ مما يتعين معه عدم قبول الدعوى شكلاً.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع:

- عدم قبول دعوى المدعية شركة (...) سجل تجاري رقم (...), من الناحية الشكلية؛ لفوات المدة.

صدر هذا القرار حضورياً اعتبارياً بحق المدعية، وحضورياً بحق المدعي عليها، وحددت الدائرة يوم السبت الموافق ١٩/٠٩/٢٠٢٠م، موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأي من أطراف الدعوى طلب استئناف القرار خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليم القرار، ويُعد القرار نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.